

## هل صحيح راتب الطبيب في الناصرية أقل من راتب المنظف؟

# مرضى يشكون وأطباء يبررون ومؤسسات صحية متدنية الخدمات

هل تحولت مهنة الطب الى تجارة خاضعة للعرض والطلب؟ وهل أصبح بعض الأطباء أصحاب مكاتب عقارات وليس عيادات تتصف بسمعة الأنسانية؟ وهل تحولت العيادات الإستشارية الصباحية الى أماكن لقضاء ساعات الدوام الرسمي ليس الا دون الإهتمام بمعاينة المرضى؟



بانتظار من ...؟



الصبر مفتاح الفرج

### تحقيق / اسامه الزبيدي تصوير: مهدي الخالدي

يقول الدكتور علي موسى نقيب الأطباء في المحافظة " قبل كل شيء اعتقد بأن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية اخلاقية قبل ان تكون مهنية وعليه فما مطلوب منه قد يختلف عن المهن الأخرى، وانا كأطباء نشعر ونقدر معاناة المريض لأننا بشر أيضا ونمرض مثلهم، لكن لماذا تتوجه الاتهامات الى الطبيب دائما دون ان يشار الى معاناته؟ لماذا لا ينظر الى الجوانب المشرفة من هذه المهنة؟ هل تعلمون ان راتبى وانا طبيب منذ سبعة عشر عاما ونقيب للأطباء في المحافظة لا يتجاوز الاربعمائة ونيف الف دينار؟ الا ترون ان هناك خلافا واضحا في النظام الصحي في العراق من حيث رفع المستوى المعيشي للأطباء؟ لاخفى عليك ان هناك حالات من الجشع لدى افراد قليلين من الأطباء ولا اريد هنا ان ابرر لهم او اذاع عنهم لكن هذه ليست حالة عامة بل ان هناك اطباء كثيرون لم يرفعوا سعر (الكشفية) رغم ارتفاع اجار العيادات وارتفاع اسعار الوقود وارتفاع الاسعار في السوق المحلية ومازال اطباء كثيرون يتقاضون خمسة آلاف دينار اجور الفحص وانا واحد منهم.

مرجعيات العشرات اما عن عدم اهتمام العيادات المرضية قال الطبيب سلام علي الصباحية فيجيب الدكتور حسين " تعلمون ان المراجعين للاستشارية الصباحية هم اكثر بعشرات

المرات من مراجعي العيادات والدوام لدينا محدد ولهذا لانستطيع ان ننأى في عملية الكشف نتيجة زحمة المراجعين وارهاق الطبيب ولااعتقد ان هناك تعدد مقصود في الامر "

وعن الاتفاقات السرية التي تحدث بين الطبيب في العيادة الشعبية والمريض لمعالجته في عيادته الخاصة، فإن هذه الحالة، حسب نقيب الأطباء، وان لم تكن ملموسة، ان صحت فهي خارجة عن اخلاق المهنة وانسانية، ولااعتقد ان من تنزل به الاخلاق لهذا المستوى يستحق ان يسمى طبيبا واعد لأقول لم يتقدم احد بشكوى في حالة كهذه رغم ان ابوابنا مفتوحة وكذلك دائرة الصحة لديها تعليمات مشددة بهذا الصدد

اجور عالية يقول الدكتور ( صلاح شياح ) صاحب مختبر النور للتحليلات المرضية قرب ساحة الحويبي حول هذا الموضوع " اتفق معك بأن هناك اطباء يتقاضون اجور كشف طبية عالية بعض الشيء لكنهم قلة ومعظم الأطباء لدينا ينظرون بعين الاعتبار لحالة المرضى المعيشية، اما عن التحليلات المرضية فأننا نقوم بها بأجور بسيطة جدا، صدقتي بعض التحليلات التي ترسلها الى بغداد تكلفنا اكثر من عشرة آلاف دينار في حين نأخذ من المواطن سبعة آلاف دينار مقابلها "

وعن مستوى التحليلات المرضية قال الطبيب سلام علي لدينا اجهزة ممتازة للتحليلات في الوقت الحاضر ولكن بعض التحليلات تحتاج لارسالها الى بغداد وذلك

تدفعين مبلغ مائة الف دينار ولم يكن معي و لم تنفع معها توسلاتي وانا أم، فهل هذه هي الأنسانية؟

كرار جاسم "٢٣سنة" أحد المراجعين قال " بصراحة لا يمكن أن نضع كل اللوم على الأطباء فالدولة مقصرة أيضا في دعم القطاع الصحي وخصوصا الأطباء فأنا أعرف طبيبا يتقاضى راتبا أقل من راتب المنظف! أين هو احترام المهنة لدى وزارة الصحة؟ ولماذا نطالبهم بالإنسانية ونحن غير منصفين معهم؟ ليس من حق الطبيب أن يوفر مستوى معيناً من العيش لأسرته؟

بيعتي محمد جاسم المصاب بانزلاق الفقرات " انني أراجع كل اسبوع تقريبا وأجرة الكشف عند الطبيب الذي أراجعه عشرة آلاف دينار وليس لدي اي مصدر رزق فمأذا أفعل؟ وحتى رزق الأبرة اصبح لدى بعض المضمدين بـ ( الف دينار ).

فيما قالت ام محمد أن بعض الطبيبات لايجرين عمليات الولادة إلا للنساء اللواتي كن يراجعنهن فقط فتقول الطبيبة للمريضة " لا أستطيع اجراء عملية الولادة لك لأنك لم تراجعيني سابقا وانتظري طبيبتك التي كنت تراجعينها!

وأخيرا فبين هموم وشجون المرضى والمراجعين وبين شكوى الأطباء وما يشعرون به من عدم انصاف من قبل الجهات المسؤولة وبين من يرى أن مهنة الطب باتت في بعض الأحيان عند بعض الأطباء غير إنسانية وتزيد المرضى مرضا، وأخر من يقول أن الطبيب هو انسان قبل كل شيء وعليه متطلبات اجتماعية إذ لا يمكن ان نطلب منه أن يكون مالا...!

المكلفة العالية جدا للأجهزة " هموم اطباء الاسنان ويشير سامر عبد الرحيم (طبيب اسنان ) إلى الامكانيات المتواضعة قائلا "اجورنا متواضعة ولناخذ اجور كشف فقط عندما نطلع سننا أو نضع حشوة اما تزيير بعض الأطباء بارتفاع الاجارات ووقود المولدات فهي اهمية ولامعنى لها فيما يتقاضاه بعض الأطباء لايتناسب قطعنا مع الحالة المعيشية للمرضى وعلى من يخفرون بهذه الطريقة من الأطباء ان يعلموا ان لديهم عوائل وقد تمرض فهل يقبلون ان يدفعوا هكذا اجر؟

المراجعون لعيادات الأطباء أغلبهم من الطبقات الفقيرة وبسطاء الناس ويعانون حقيقة من اوضاع صحية متدنية تجعلهم زبائن بامتياز للعيادات الشعبية والمستشفيات والعيادات الخاصة للأطباء.

حاتم مسير احد المراجعين من المرضى الذي التقيناه امام عيادة خاصة لأحد الأطباء، عبر عن انزعاجه من ان عيادات الأطباء تفتقر الى ابسط مقومات الراحة حتى للناس الأصحاء فما بالك بالمرضى؟ حيث لا يوجد فيها ماء للشرب وان وجد فهو ساخن وأخرى ليست فيها مروحة ونحن في فصل الصيف اللاهب، أما المرافق الصحية فننادا ما جدها في عيادة طبيبا

أما المراجعة ( حياة ) فقد أجهشت بالبكاء عندما سألتها عن تعامل الأطباء مع المراجعين قائلة " لقد جلبت ابنتي قبل نحو شهر الى مستشفى الولادة وهي في حالة ولادة فقالت لي الدكتور (س) لا تدخل صالة الولادة الا عندما

### كتابات صالح الأحيطي

## منوعات في قضايا الفساد!

### عامر القيسي

#### صفقات مشبوهة

يجري الحديث علنا في اروقة مجلس النواب والاعلام والشارع العراقي عن احتمال عقد صفقات مشبوهة، خلف الابواب الموصدة، لتعطيل منوج استجواب وزراء الحكومة وكشف قضايا فساد مالي واداري واسعة النطاق جرت وتجري في طول البلاد وعرضها، والغرض هو للغة فضائح ووزراء المحاصصة ومن ينفق وراءهم ويغطي على تلاعبهم بالمال العام،هم او ثلة من منتسبين من اصحاب الحصة والقرابة، في السياسة والطائفة والعشيرة؛ وهذه النقطة الاكثر سودا في تاريخ ونشاطات مجلس النواب، فيما لو كان الحديث صحيحا، والصفقات في طريقها الى وضع المسامات الاخيرة على بنودها السرية في زمن الشفافية؛ لو افترضنا ان مثل هذه الصفقات ستحدث، ونتمنى الا يحصل ذلك، فمن يحمي اموالنا واملنا مستقبل اطفالنا؟ ولو عرفنا ان الصفقات، كما يقال، تجري تحديدا، في الغالب الاعم، بين الاحزاب والكتل الدينية،وهي الاكثرية المطلقة في المجلس، فما علينا سادتي الكرام الا انتظار المعجزات لكي يحق لنا معرفة حقوقنا وليس التمتع بها في اقل تقدير. لكننا الآن نعرف ونرى ونسمع ان اموالنا تُهرَب وشخص سرعة المال العام حتى في اعتقالهم تطبق عليهم كافة بنود حقوق الانسان المنصوص عليها دستوريا وعالميا، ونحن نقراء هذا الوطن نتمنى الحصول على بعض هذه الحقوق ومنها على سبيل المثال، الا يبيزننا الموظفون ونحن نقف امام طاواتهم كاتسولين لكي يختم السيد آخر اختامه!

#### عقوبات مساعدة!

في الوقت الذي يطالب فيه صوت الشارع العراقي والاعلام ومنظمات المجتمع المدني، بتشديد العقوبات بحق مرتكبي جرائم سرقة المال العام بكل اشكالها بما فيها الرشاوى الصغيرة، ووصلت بعض المطالبات الى حدود التطرف، بسبب الدم البارد الذي ترغبت به مثل هذه الجرائم والاموال الضخمة التي تسرب من

بين ايدينا لنفقنا وتغني المجرمين، التي تعتبرها كل المعايير في العراق الوجه الآخر للإرهاب الذي يحمس ارواح الابرياء حصدا لارحمة فيه.

يقول بعد كل هذه المطالبات، يعين احد السادة الوزراء مبتهجا، بأنه يحارب الفساد في وزارته دون هواده، وأنه لن يتهاون في جرائم ضياع المال العام وهدر حقوق المواطنين. لكنه كتشف، عزيزي القاريء، بان عقوبات السيد الوزير الادارية قاسية جدا الى الحد الذي وصلت فيه الى ال ( توبيخ ولفظ

نظر وانذار )! بحق موظفين تم الكشف عن قيامهم بعمليات فساد اداري ومالي اضافة الى قيامهم

بايتران المواطنين! بقوا على الخشب مرتين.....

#### اعتراقات متناقضة

حسب وكالات الأنباء فان احد السادة الوزراء اشار الى ان استطلاعا للرأي ( أي استطلاع) اثبت ان ظاهرة الرشوة في الدوائر التابعة لوزارته محدودة،

واضاف السيد الوزير بأنه سيسعى بكل جهده (سعيكم مشكور) لمحاربة المفسدين؛ كلام جميل. لكن المشكلة تكمن في ان احد مرءاء وزارة الوزير اقر في مؤتمر خاص بمحاربة الفساد المالي، بوجود افة الرشوة في الوزارة ورجح ان يكون مؤشرا قد بدأ بالذبول. استطلاعا للرأي حول الفساد المالي والاداري في هذه الوزارة وصل الى الشارع قبل ان يصل المواطن الى الدائرة المعنية، وان معاملات تنجز وتسلم بيد اصحابها وهم في بيوتهم خوفا من ضربة الشمس في صيفنا اللاهب.

نعوة للسيد الوزير لاجراء استطلاع ميداني علمي لكتشف مدى محدودية الفساد في وزارته؛

#### تقريران .. ايهم الصح؟

وقع بي بي تقرير لوزارة (...) يقول في تقييمه لارض يقام عليها مشروع خدمي في احدى المحافظات، بأنها صالحة لإنشاء المشروع، ويطلب التقرير

الوزارة بمكافحة الموظف المختص مابا،الذي يدل كل جهده (وعسارة خبرته) الذي اكتشف (بعمقيرة نادرة) بان التربة التي يقام عليها المشروع صالحة تماما؛ التقرير الثاني لوزارة اخرى لها علاقة بالمشروع يقول: ان اللجنة نعتت الى موقع العمل فلم تر لا المماول ولا للبهنس المختص، ففلا عن ان الفحوصات المختبرية اثبتت ان الارض التي يقام عليها المشروع غير صالحة بسبب كثرة المياه الجوفية فيها!

تكنن المسئلة الحقيقية ان وصولات صرف المبالغ للمماول استمرت حتى بعد تقرير الوزارة الثانية وبالمليارات؛

ابن الحقيقة... تلك ما سنتره لهيئة النزاهة!

# إعلانات الموصل .. فوضى دعائية وتشويهات بصرية وفقدان للذوق الفني

الموصل مدينة شغوفة بالاعلانات، فالشوارع الرئيسية، ومفتحات الطرق، والجسور، وجدران المدارس والجامعة، والدوائر الحكومية، والمستشفيات، وأعمدة الكهرباء، وحتى سور نينوى التاريخي، كلها تعج بالاعلانات، وبمختلف أنواعها الورقية او القماشية أو الخشبية او الحديدية او الضوئية، لدرجة أن تحولت المدينة، الى ما يشبه لوحة إعلانات كبيرة، لكنها كما وصفها مسؤول محلي "لوحة فوضوية" وهي في الغالب مجانية، فلا احد يدفع رسماً لإعلان يضعه، على اعتبار ان الاماكن التي توضع او تكتب فيها هي أملاك عامة، ويجوز لأي شخص الاستفادة منها لمصلحته الذاتية .



اعلانات بالجملة

عن هذا تماماً، وقد ندرنا اهمية الاعلان، لكننا لانعرف كيف نستخدمه، فمع الخدمة التي يمكن ان يوفرها الاعلان، سواء للضاعة أو الخدمة أو الاقتصادي السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي يروج له، هناك أيضاً لمسة جمالية ينبغي ان تكون حاضرة فيه، لكي يؤدي دوره بترك الأثر في نفس المتلقي، وكذلك لكي تتكلم الصورة الجمالية المكان الذي هو موضوع فيه.

#### اعلانات بلا مواصفات

الإعلانات الداعمية الشائعة في شوارع واسواق الموصل، هي في الغالب مخلوطة باليد، ومؤخراً انتشرت الاعلانات التي تسمى فليكس، والكثير منها تفقد الوانها الاصلية بعد فترة وجيزة، بسبب العوامل الجوية، وتظل هكذا دون تحديث، حتى تخفي معالمها تماماً. الفنان التشكيلي فائز يعقوب، يعدد الاعلانات الشائعة في الموصل " إعلانات الأطباء والمحامين والمهندسين والمختبرات والمحال التجارية وشركات الهاتف النقال وشركات الأجهزة الكهربائية أو الميكانيكية، مع اعلانات الدوائر الحكومية، وتلك التي تكتب بالطلاء على الجدران" ويضيف " الاخيرة من آخر أنواع الاعلانات تشويها للمدينة، ومنها ما هو يسيء بالفعل إلى الذوق العام، ومن النادر أن تجد جداراً عاماً في الموصل، دون عبارة مكتوبة وبالطلاء والتي تكتب بالطلاء، معروفة بالأخطاء الشكلية والإملائية، ويمكن وصفها بالإعلان لأنها موجهة إلى جهة بذاتها، أو تحمل تمجيذاً لجهة أو لشخصية أو لأمر بعينه .

ويذكر أمثلة على هذا النوع الاعلاني: (الحزب)..... محل..... الى الجهة الفلانية) ( لايبيع لأبوجر ال..... عرض للتفجير، ( الموت ل.....) والصف والبقارات، وهم يعلنون من بيع العقارات، وتكتب في الغالب على جدران المنازل المعروضة للبيع، أو للإيجار، أو على اقرب جدار، لقطعة ارض يبيعه. أما الاعلانات المؤقتة، أشهرها إعلانات الموت، وتستخدم فيها لافتات سود من القماش، بدون فيها اسم المتوفى عادة، وسبب الوفاة، وتاريخها، ومكان مجلس الفاحشة أو العزاء، وامكتنتها المعتادة هي الإشارات الضوئية، أو بالقرب من المكان الذي يقام فيه مجلس العزاء. وهناك أيضاً لافتات تظهر في المناسبات الدينية، مثل الولد